□ لا يتمكّن الفعل الثقافي من تحطيم أدوات الاستلاب، أو تغيير الواقع، ما لم يرافقه تطور عملي في الرؤية ـ كتحصيل حاصل ـ لتشكل أسس ثقافة مستقبلية متوازنة، فبمقدار تطور وعينا يحصل تطوّر خلاق مقابل في البنية، ونمط الإنتاج.. عظيم جداً أن تتحوّل دينامية الإنتاج إلى انطولوجيا ثقافية تتميّز بالغنى، والوفرة، والفاعلية، عبر دائرة تنشيطها وتوليدها، واكتشاف أطرها، وبذلك تتعدّد الأوليّات لتمارس إبداعها، حيث تبرز إلى الوجود نماذج خلاقة (كلّية الرؤية) دلالية، وغير خاضعة لسيادة تفرض عليها من الأعلى، قويّة في اختيار ما تريد، مستندة إلى فكرة التعاطي مع تعدّدية المشارب دون هيمنة أحدها، وبالتالي يمكن لهذا التطوّر الناتج عن الوضع المستجد أن يساهم في خلق أدوات التغيير الجوهرية.

كريم ناصر (*)

المثقف: بعيداً عن الأدوار التابعة:

إشكالية الاختلاف.. وحرية الإبداع

تأسيساً على ما سبق يمكن القول: إنّ مثل هذا الوضع لا بد سيصنع بلا أدنى شك مستويات حضارية لائقة، مدعمة بتبادل الرأي وتدوير الحوار، مما قد يحق للمثقف في جميع الأحوال، أن يقول كل شيء دون محرمات أو فيتو.. الخ، ولربما لا نجد أية غرابة، إن أجزمنا على تقدمة هذه الأشكال ـ التي لا ترقى إلى مستوى الشك ـ من حيث تكاثرها، ونموها، باعتبارها تمثل النسق الذي يحظى دائماً بالمشروعية، دون ريب منه ولا مساس به، كل ذلك سيغنّي أفق الساحة الثقافية بكامل تقلّباتها، ومداهناتها، وأضدادها، ويجعلها حقلاً خصباً تتوالد فيه وتنمو أنماط حديثة، وأبنية تتنشّط وتستوعب أفعالها القيمية، وتسعى للربط بين واقع الكلمة الحرة والفكر المبدع، وحقيقة الأمر أنّ مثل هذه الطفرة لا تتحقق إلاّ بشرط التواصل بين ـ الأنتلجنسيا ـ وعلى نحو الخصوص بين المثقفين الذين يشغلهم في الدرجة الأولى، الالتزام بثوابت العمل الثقافي، وهذا ما سيحقق بدوره نسقاً متكاملاً، وتطوراً جدلياً خلاقاً في بنية العمل الثقافي..

مستقبل الثقافة

والحال بالنسبة للثقافة العربية، فهي تحاول جاهدة أن تدفع بالأوضاع الشاذّة في الداخل إلى حيث لا رجعة فيها، وتستبدلها بوجودات أخرى، ولكن!! كيف يمكن أن تضمن لنفسها أسباب النجاح وهي إلى الآن لمّا تزل تشكو من أمراضها وانقساماتها الداخلية؟ هذه الانقسامية في البنى تكشف سلباً واقع الثقافة الراهن الذي ساد الساحة برمّتها.

ولعلّ الشيء الأهم الذي ينصح الالتزام به أمام الوضع الحالي هو: التشبث بصدقية الحاضر، وبجوهره الخلاّق وآفاق مستقبله، وتحولاته، وهذه الحالة لن تحصل ما لم يدع إلى إزاحة الإرث القديم بمضمونه ـ السلبي ـ وبمكوّناته، وتذويبه تماماً ضمن حدود لا تسمح بتسويغه من جديد، وفي حالة تبنّي وفهم آفاق هذا المنهج الجديد، يظهر جلياً الاستنتاج بأن كلّ هذه التحولات وما ينجم عنها، سوف تولّد آفاقاً موازية لمنطق الواقع، وأنّ كل ما يمت بصلة إلى القديم يتمثّل بتاريخية وواقع ولّى، ولا يمكن أن يتوسّم فيه الخير، لذلك فما علينا إلاّ أن نضع النقاط على الحروف متجاوزين كل نقاط اختلافنا..

من هنا لابدّ من التفكير بمستقبل ثقافتنا وديمومتها، كغاية لتخطّي نقاط أُختلف عليها، وأسيء فهمها، وكحاجة لصياغة بنىً فعلية توازي بنى التفكك، والحال هذه أنّ كل واحد منا يحتاج إلى ممارسة اللعبة الثقافية التي نسميها اليوم ـ حسب المفهوم الحداثي ـ التواصل الحضاري بعد تحويل عدّة الأنتلجنسيا إلى قوة تفعيل محرّك تتخلّله غالباً أجواء الديمقراطية، والأريحية والثقة المتبادلة.

ونحن إذ نعرف بأنّ الإنكباب على هكذا محاولة، سيضعنا أمام أوليّات شاقة، لا يمكن التطرّق إليها بمجرد معالجة منفردة غير مدعومة منهجياً ـ باعتبارها منبعاً واحداً متكاملاً لا يقبل التجزؤ ـ وبما أنّ الأمر واقع حقاً وأنّ العقدة صورته، إذ نجد أنّ الحل ضمن هذا المفهوم، سيحكم عليه بالابتسار دون النظر إلى المثبّطات الأساسية، وتوسيع معالجتها علمياً، فالمثقف الخلاّق، إذاً، ملزم بالمشاركة في عملية الخلق، هذه ليست وصايا وإنما تواصل لابدّ من مماشاته، وعلى هذا فكلنا مدعو للسير باتجاه منطق العقل وليس بالتراجع وتفجير المزيد من المشكلات، ومن دون ذلك ستتكالب الأزمات وتتفاقم اللاجدوى.

ما من شك في أنّ عدم بلوغ (المقصد) والاستعداد للتضحية، والنقد والمرونة، والتعدّد، يعني في الواقع خسراناً لما أُوتي به لسنوات، فبدلاً من أن تنهض ثقافتنا بإبداعها الفكري، نراها تتراجع بامتياز، وتطحن مرحلة كاملة لها مرجعيتها، ورؤيتها الجدلية ومكوّناتها الفنية..

على أنّ الأساليب الكلاسيكية في العملية الثقافية، باتت من البدهيات التي لا نفع في الإغراق فيها، والاعتماد عليها لمواجهة مخاطر السلطة الثقافية، لما تمتلكها هذه من وسائل وخبرات في تذويب الآخر وتهميشه، بدليل أنها لم تترك أية واجهة إلاّ واستباحتها مستخدمة بذلك منهجاً موازياً من التجارب المكثّفة في ميدان القمع.

ثقافة الواقع المرّة

إنّ مما يؤسف عليه حقاً هو عدم ظهور نموذج تفكير جديد، يعمل بجدية على حل المشكلات الجوهرية للوضع المعقّد، لقد تعطّلت الكثير من المرافق الحيوية ـ الأساسية ـ وتفاقمت الأزمة التي ساهمت في عملية تهميش وتشتّت واقع الثقافة الحالي، وإبعاده، واصطناع هوة بين المثقف والجمهور.

لا جرم في أنّ ذلك يستدعي معرفة اتجاهات الأزمة، والتي تجسّدت في الكيفيات والأساليب النكوصية المختلفة، وهذا مما يضعنا أمام جملة من العقبات، فيما لو قمنا بقراءة سريعة ـ غير متمعّنة ـ لدراسة جوهر الأزمة، وفي حقيقة الأمر أنّ عملاً كهذا يتطلّب مجهودية كبيرة وإرادة قوية، كفاية تصب في الأغلب الأعم باتجاه يراعي مصلحة الثقافة والمثقفين، وهذا يعني أنّ الأمر ليس بهذه السهولة..

وعلى هذا الأساس نحاول قدر الإمكان تجنّب الدخول في الموضوع بمجانيّة، أو بعدم الحرص، خلافاً لما سيترتب على محموله في المستقبل، ولكن يجب ألاّ يسود الاعتقاد بأننا قاصرون عن تحليل واقع الأزمة ـ المقصود به أزمة الثقافة الديموقراطية، كونها محور الممارسة الفاعلة ـ ولكي لا نستلب جهد الآخرين إنصافاً نذكر لهم حسناتهم أو نحوها.

وليس من الريب في أن ثقافتنا الوطنية لا تزال تعاني من الشلل التام، الخصاء المطلق، النكوصية في السلوكية في ظل أوضاع استثنائية ـ غير بائنة للعيان ـ بهذه المعاني التي لا نتوسّمها، لأنها تكرّس بالفعل مقوّمات التفكيك، وهذا ما يظهر في النتاج الإبداعي، كحالات من الصراع المرير، حيث يحيل التجربة الإبداعية إلى أنساق مشوهة الخلقة، من الصعوبة بمكان ترميمها، في وقت لا نغفل البتّة عن بعض المحمولات الخارجية التي ساهمت في إحداث هذا الشرخ الكبير في الجانب المهم من الجسد الثقافي..

مما يوحي بأنه من الخطأ الكبير التغاضي عن الإهمال، التلاشي، اللذين ترتبا بفعل المتغيرات وإشكاليات الاختلاف، لربما نعزو ذلك إلى التبريرات غير المقنعة، وكنتائج تتوقع أن تتعرّض لها ثقافة أي بلد من البلدان، عندما تمر بظروف مطابقة إلى حد ما للظرف الدرامي القائم حالياً، إذاً، فالخطأ لا يكمن وحده في هذه المفارقة، وإنّما أيضاً بترك الراهن الثقافي بإشكالياته للمستقبل المنظور، والانصياع لواقع الحال دون اللجوء إلى المعالجات، والتعمّق في الرؤية، وعليه نستطيع بهذا الأخير رأب الصدع الذي أحدثته الوقائع المرّة..

فالاعتقاد ما زال قائماً حول اتساع نطاق هذه الانفعالية التي يزداد تعقّدها يوماً بعد يوم، ولم تكن بالتأكيد نتيجة حتمية ومجرّد ابتعاد عن الواقع المؤلم. كل هذه الظواهر تسرّعت في تكريس أزمة شاملة ومتصلّبة سواء في المجال الإبداعي المعرفي أو نحوه، وإذ تسبّب ذلك ليس في تدهور مستوى الثقافي فقط، بل تعدّاه إلى أبعد من فهم، حتى وصل الأمر ـ ويا ليته لم يصل ـ إلى حالة من الإحباط واليأس القاتل.

مخاطر الثقافة

المسألة التي يقتضي ملاحظتها، تنحصر في الحقيقة التالية: وهي إذا لم تتحقق بموجبها محاولة تغيير الصورة الحالية إجمالاً إلى نموذج مفخّم يتشكّل من الغنى، والتمايز، والتعدّدية، فسوف تبرز إلى الواقع مخاطر جمّة تشجع على إرساء أنماط سلوكية متحجّرة، تؤمن ببعض مبادئ هي تبتكرها، فتعيق حركة الثقافة والإبداع، وتوقف دورة الزمن، وهذا يعني سيطرة فئة معينة على الساحة بما عندها من بدائل، وشطب كل ما هو أصيل من المعادلة الثقافية..

السؤال الأهم: لماذا كلّ هذا التهرّب من الحقيقة في الوقت الذي تطغى فيه وفرة الإمكانيات على حل الكثير من الإشكاليات حلاً عادلاً؟ إنّ الاعتقاد بوجهة النظر (المنطقية) سيوفر بالتأكيد أجواء صحيّة ويعرقل دور عناصر التفكك ويبعدها عن الواقع الثقافي، وبطبيعة الحال فإنّ ذلك سيعتبر على صعوبته خطوة تعديلية هامة على طريق التوصّل إلى تسوية عقلانية.. وهكذا تظل هذه التراجيدياً تكرّس حالات التفكيك لعناصر التكوين الثقافي، وتضمر البطل الإيجابي وتؤخر مجيئه.. كما أنّ هذا التفسّخ بكل حالاته من شأنه أن يقلّل من تجانسية المبدع، ودوره المتميز (ونظام إنتاجه المعرفي).

لعل الكثيرين يرون أنّ من جملة الأسباب الرئيسة لبروز هذه الظاهرة، لا يمكن حصرها فقط في إطار عملية التراجع الذي أفرزته ثقافة الواقع المرّة، بل لا ينبغي إغفال حقيقة الجانب الخفي والمنظور لكينونة الآخر السلبي وانغماسه في إعداد المؤامرات على تنوّع أسلوبيتها، كإجراء للابتزاز المجاني للعقل الثقافي بغية إخضاعه لآلية العلاقة المشبوهة، لشل قدراته المعرفية، وتحييد تأثيره من حيث الأولوية. هذا الفهم يكشف في جوهره موقفاً لا إنسانياً، الغاية منه لا تبتعد عن كونها تعبيراً عن ضغينة فيه ـ أي السلبي ـ إن لم نقل خوفاً على بدائله المصطنعة، والدوائر المرتبط بها، ومن هنا يعدّ هذا الفهم بلا أدنى شك منقصة فيه ـ وخللاً في تفكيره وقيمه، ومعاييره، عندما يتبنى المنجز الذي يسيء إلى فكرية المثقف، ولربما تستجلي هذه الظاهرة أيضاً المعاني الخفية لحقيقة التأثيرات السلبية، وتطوّر النموذج (ـ الخلافي) السلبي، لذلك لا نرى سبباً للغرابة حين نجد من يتبنّى مشروع إبعاده عن الواجهة التي هي أساس انطلاقته. إنّ عملاً كهذا "يستنبط في الحقيقة موقفاً يرى في هذه الظاهرة" سلوكاً عدوانياً وتدخّلاً فظاً..

وما إن تتنشّط هذه الدوائر حتى تستهدف الإضرار بالإمكانيات المتوفرة على المستويين المعرفي والحضاري، وتنال من استقلالية المشتغلين بالثقافة، أو تفرض بدائل سلطوية، لا تريد للمبدعين أخذ دورهم الريادي، والمؤثر والمناهض لكل ما هو لا إنساني ولا جوهري، الأمر الذي لا يحتمل التقاعس على اتخاذ التدابير الممكنة لردم الهوّة المكوّنة من عوامل التناقض، ليضمن للجميع استيعاب أنجع الأساليب، ولغرض تفويت الفرص على المتصيدين في الماء العكر، لاسيما الذين لا يتورّعون من زرع بذور الفرقة والشقاق بين الوسط المناوئ.

أنسنة الخطاب الإنتاجي وحرية الإبداع

لقد بيّنت التجارب أنّ القوى الشريّرة ـ مع تناقضاتها ومصاعبها ـ لا تزال تستهدف المبدعين وهذا ما تحاوله بالذات بواسطة إحتياطاتها المتنوّعة، وبنظمها الأخطبوطية، وذلك لفرض النموذج الإخضاعي كبدائل وآليات تطبقها على واقع الحال، من هنا يتحتم على المثقفين التدقيق في الكثير من المسلّمات والصيغ التي يطرحها الواقع.

فلا تزال القوى المعنية تسعى جاهدة، لدق إسفين العداوة بين الانتلجنسيا، كما أثبتتها الوقائع، إذ نرى أنّ في هذه المتوازية مؤامرة مبيتة لتقويض أُسس الثقافة، ونظام إنتاجها المتميّز، وتجسّداتها الإبداعية، لتعريض الحالة بخصوصيتها، وتجلياتها الفكرية إلى مطبّات وعمليات إلغاء، وهكذا تحل هيمنة الأقوى ـ الجاهل ـ محل (الحريّة والعقل) وبالتالي تضيّق الخناق على حركة الحرية والإبداع، والتاريخ، وتساهم في إرساء مفهومات ابتزازية، لاستلاب واحتكار الحقوق الثقافية، لتحويلها من منظومة إنتاجية فاعلة إلى منظومة اتباعية غير فاعلة، ونتيجة لذلك برزت إلى الواقع مستجدّات حالت دون تجاوز ما أصطلح على تسميته الأزمة.

يتضح من هذا الأمر أنّ استفحال الأزمة مرتبط بوجود الأشكال ذاتها، وأنّ نظام التحكم كان لابد له أن يأخذ منذ البدء، السيطرة على عناصر الانقسام، وهذه العملية تبدو غير كافية، ما لم تلغ الكثير من المفهومات المغلقة على نفسها، وتشخص ماهية النموذج المرتبط بالدوائر المشوّشة، لإيقاف مخططاته التي يسعى لتحقيقها، لتطويق كل ما يعطّل المنجز ويشوه القيم ويعرقل حركة الإبداع، غير أنّ نسقاً كهذا يحتاج إلى رؤية عقلانية تؤثر في النفس وترتبط بالجوهر.

من هنا تُدرك الدلالة في استبعاد عناصر الغواية ومفاجئتها، بما ينسجم مع التطلعات الخلاّقة، وبما أنّ هذه العناصر لا تريد لأحد ولا لحضارتنا الخير أو التقدم، إذاً، فلابد من تقويضها، وإقصائها عن جوهر الظواهر الحسّاسة..

على أنّ هذه الغيرية لا تكتمل إلاّ بتكتيل الأنساق ـ كما عالجنا ذلك قبل قليل ـ وتعبئتها بما يتطلّب من تبعات معرفية تحقّق نقلة نوعية حضارية، أو برنامجاً ثقافياً حرّاً، من شأنه أن يتكفّل بتنفيذ المهام والمسؤوليات على صعيد الإبداع والأخلاق، وبوجهات النظر التي تُغني الأواليّات الثقافية بكل تمظهراتها، ونظمها الفكرية، وهو ما يجعلها إجمالاً أن تتجاوز الإشكالية، وتشوّهاتها البالغة، هذه الرؤية تحتاج إلى أفكار مغايرة، ومستويات تدحض البدائل الصناعية، وتنسفها نسفاً في عملية صيرورة مستمرة، لتبلور كيانات جديدة تعمل على أساس أخلاقي حضاري، يخدم الراهن وميوله المطروحة، ويخلّصه من دوامة التفكّك.

هنا النتيجة الحتمية التالية: إنّ كل تحوّل جذري بالمعنى التعميمي يُراد له النجاح، لا يمكن أن يضمن لنفسه تطوير الوضع الحالي كثيراً، ما لم يقترن بتغيير الأبنية المتوارثة، وواقعها المأساوي، ومكوّناتها، مهما بلغت حدود الوعي والدلالة الفكرية في تكامل المستوى التعبيري.

إنّ من البديهي أنّ الانطلاق من هذا الواقع (بكل ما فيه من تعدّد وتنوّع) سيكون غير قادر على الثبات والاستقامة، إن لم يكتسب المشروعية ـ على نحو بالغ ـ لتشكّل نواة ذات فائدة، إذاً، على أيّة مرجعية يجب الاعتماد لصياغة مكوّنات البنية الإنتاجية؟ وهل المطلوب هو بناء صرح إنتاجي إشكالي من أجل الإنتاج كنشاط، وكنمط، أم ماذا؟ إنّ المشكلة حسب تقديراتنا ليست إشكالية مجانية إنّما هي تمثّل جوهر هذا الواقع وتدهوراته، وتتأصّل بكامل ثقلها ومحمولاتها في التناقض، والبنية، والوجود، ولكي لا نتّهم فقط غيرنا نذكر أيضاً الانتلجنسيا أنفسهم، وذلك ضمن حالة لا تطلب البتّة سوى ترتيب البيت الثقافي، ومراعاة الخصوصية الإبداعية ولو في هذه المرحلة المؤقتة.

واليوم إذ لا نشك في أنّ الأمر قد يحتاج إلى المزيد من النشاطات والفعاليات لضمان قيام النسق العقلاني ونموه، واستقراره، واستمراره، على أن يقدّم نفسه ـ بوصفه كياناً مستقلاً وقيمة حضارية تستلهم قدراتها من التجربة الأصيلة، وهذا يشترط ضمناً ولكل بديل معادلاً موضوعياً، وأكثر الأحيان تطوراً فكرياً وأخلاقياً يصبّ بمجمله في إطار تحقيق الأنموذج التحوّلي، الفعلي، العقلاني..

لم يكن مستبعداً في أنّ الأزمة هي مشكلة المثقفين على الدوام "وهي بداية لفترة عصيبة لا يمكن التخلّص من ملابساتها" بشكل من الأشكال، ما دام قد بقي الحل ضمن إشكالية الاختلاف، والتبدّلات في الذهنية، وبذلك ومن منطلق الشعور الذي تشكّل المسؤولية إطاره، ورسوخيته، نرى أنّ من الرجاحة، العمل على قلب البنية التحتية لأرضية هشّة غير قادرة على تحمّل أعباء الثقافة والمثقفين، وعلى وفق ما تقدّم يتطلّب أولاً وآخراً أنسنة الخطاب الإنتاجي، وإعادة تشكيله، ويتوجب حصراً تشذيب جوهريته من النزعات الإخضاعية، والإتكالية، بما يجعله قادراً على اجتثاث بنية وعي متوارثة.

ألا تكفينا كلّ تلك المطبات ـ الزلزالية ـ التي أودت بحياة الألوف، وما زالت تهدّد الآخرين؟ ألا يكفي ذلك حتى نجد طائفة من (الثقاسيين) تدعو لدعم الهيمنة السلطوية بين الحين والآخر، والتعويل عليها، والقبول بها؟ إثر الأزمة الحادّة التي تعصف حالياً بالثقافة والمثقفين، لتعطي الشرعية المطلقة لذهنيات متناقضة أساساً، وخارجة عن الواقع، مهما كانت أسباب ذلك الميل أو مبرّراته.

نقطة التحول الكبيرة في النموذج الصراعي

وحتى لا نبتعد عن الموضوعة الأساسية، ينبغي لنا ولو بالإيماءة أن نشير إلى كل واحدة من هذه النماذج التي وقعت تحت التأثير ومحاولات الإغراء، يرى بعض أنّ الوضع الراهن لا يمكن أن يؤمّن له الغنى، وإمكانية الحياة الكريمة ـ الهادئة ـ لذلك اضطرّ إلى التراجع بامتياز، فلربما الذي كان يعنيه في الدرجة الأولى، ليس هو التغيير بوصفه واقعاً، لا بدّ من إجتراح عوالمه الخلاّقة، إنّما يعمل من أجل الحصول على حقوق معيّنة، تسيل له لعابه حيناً، وتؤجّج أحاسيسه طوراً، وإلاّ لمَ يشترط التغيير في توزيع أنظمة المال والثراء! أيمكن أن يصل الأمر إلى هذا الحد الذي يرتهن فيه على الكفاح من أجل محو مخلفات الديكتاتورية يستند بكلّيته إلى هذه الركيزة؟

يستدعي ما تقدم أن نوضحه: إنّ هذا النمط من المتثاقفين لا يمثل الوجه الناصع لمفهوم الثقافة المغايرة، بقدر ما يمثل مفهوم الانحراف له، انطلاقا من هذا الفهم وجد أنه من الأحسن النحو باللائمة على المثقف ذاته، موجّهاً آلياته بإزائه، ومعاتباً إيّاه بهدف تحميله وزر معاناته القاسية ـ على حدّ القول ـ وما يشهده الواقع من العد التنازلي وخطورته وتتابع إنكساراته.. وما هذا الذي نشاهده إلاّ هروباً بلا مسوّغ أساسي تلافياً لهذا المقطع.

في الحقيقة لم يكن كلّ المفكرين، والمبدعين على اختلاف مشاربهم أغنياء، والغنى لم يدفع قطّ إلى التمرّد على أعمدة الاستبداد قدر ما يحفّز على بناء مؤسسات بيروقراطية ـ (وأنظمة للمال والثراء).. إنّ أمثال: درايسر، وأرسين كولدوين، وجيمس فارل، وكارل ماركس، وهمنكواي، وديستويفسكي، وفولكنر، وكارل ساندبرغ، وغيرهم كثيرين.. إذ نشأ معظمهم فقراء دون أن يأبه الواحد منهم كثيراً لنفوذ المال.

إنّ هذا الأمر أتاح بلا جدل التوصّل إلى الاعتقاد بعدم جدوائية ذلك، عليه فقد انصبّ اهتمام الأغلبية الساحقة من أولئك المثقفين على تصوير الملمح التراجيدي، كتعبير للاستكناه والسعي في تخطّي الزمن ونكوصيته، ذلك أنّ أغلب هؤلاء قد ترك للبشرية برمّتها أعمالاً إبداعيةً من غير المنصف نسيانها، ولو كان بعضهم لم يشارك في إجهاض النظم.. هنا يجدر التنبيه إلى التطلعات الفكرية والإنسانية لكل واحد منهم، وعدم الإذعان لضغوط السلطات والمفهومات السياسية، ولما سوف ينشأ لاحقاً لهيمنة المال، يكفي أنّ ديستويفسكي كان حتى أواخر أيامه مديوناً للناس وحلا لماركس أن يرتدي بعظمّته ثياباً رثّة.

إذاً، ما هي الصيغ الملائمة والبديلة التي يمكن أن تضاف إلى ما طرحناه في ضوء هذه الدراسة؟ ما الكيفية التي تتشكّل منها الرؤى مقابل بنى التفكك، ليتسنّى للثقافة بمفهومها المعاصر أن تمارس دورها الطليعي والإبداعي، بالشكل الذي يحقّق مستوى دلالياً متكاملاً في عملية البناء؟ ولعل نقطة التحوّل الكبيرة في النموذج الصراعي، تكمن في إيجاد وسيلة تشتمل على وجود آلية لتفكيك مفهوم السلطة الثقافية والتصدي لأدواتها بغية استئصالها. إنّ القضية ليست جديدة على أحد، كما أنّ النزعة الإنسانوية المتمثّلة بالمفكرين، والكتّاب، والعلاّم لا تخرج البتّة عن فكرة زعزعة الأعمدة القديمة..

ولا تزال كما كانت فكرة التحرر هي أمنية المثقف المبدع، حتى غدا انعتاقه عملياً واجباً، مقابل زعزعة الدعائم المرتكزة على الاستبداد.

■ هامش:

* الظاهر أن مشروعاً كهذا يحتاج فعلياً إلى متابعة طويلة، ودراسة معمّقة، وتقديم تصور كامل للمعضلة إجمالاً، ويقتضي بمقابل ذلك وضع حدّ لهذا التشرذم المتأتي من الاضطراب واللامبالاة، وأن تبدأ أولى الخطوات في العمل على شطب العصابية التي تتحكم بمجمل الأنشطة الأدبية.

(*) كاتب عربي..